

التسليح العالمي.. هدر الاموال لإراقة الدماء

2015-08-13 عيد الامير رويح

في ظل تنامي الصراعات العسكرية والخلافات السياسية وانتشار الجماعات الارهابية المتشددة في العديد من دول العالم، اصبحت قضية التسليح وتطوير القدرات العسكرية من اهم القضايا العالمية كما يقول بعض المراقبين، الذين اكدوا على العالم وبسبب التهديدات المستمرة يعيش سباق تسلح خطير، اجبر العديد من الحكومات على رصد وانفاق اموال طائلة في سبيل تعزيز قدراتها العسكرية، ووفقا لبعض التقارير السابقة فإن الانفاق العسكري للعالم بلغ اكثر من 1.74 تريليون دولار.

ومن المعروف ايضا وكما تنشير بعض المصادر، أن تجارة السلاح لا تقتصر على التجارة الرسمية ما بين الدول ولكن هناك تجارة سرية تتم في الخفاء، سواء ما بين بعض الدول أو ما بين بعض الدول ومنظمات عسكرية، أو إرهابية، أو غير ذلك، أو ما بين بعض الشركات المنتجة وهذه المجموعات والمنظمات، وبواسطة عملاء متخصصين في هذا المجال، وقد يكون ذلك بمعرفة السلطات الرسمية في البلد المصدر أو بدون معرفتها، لذلك فقد نشأت سوق موازية لتجارة الأسلحة الرسمية هي السوق السوداء، حيث يمكن شراء الأسلحة المختلفة (دون الثقيلة) وبأسعار تخضع لقانون العرض والطلب، وقد يتواطأ فيها رسميون مع مصانع السلاح وعملاء عالميون، حيث يتم تهريب السلاح الى الزبون بطرق سرية، ويتم الدفع إما بالعملة الصعبة أو لقاء بدل معين قد يكون المخدرات أو بعض المعادن الثمينة أو أي بدل آخر يتفق عليه.

وتعتبر تجارة الأسلحة الخفيفة من أنشط أنواع هذه التجارة، لسهولة نقلها، وتهريبها، ورخص ثمنها ولكنها تقدر سنوياً بأكثر من 6 مليارات دولار وتعتبر الدول الكبرى المصنعة هي المورد الأساسي لها. وفق هيئة «Arms Control»، وهي هيئة لمراقبة السلاح في العالم، فإن هناك حوالي 650 مليون قطعة سلاح خفيف وصغير في العالم، ويتم إنتاج 8 ملايين قطعة سنوياً، وهذه الأسلحة تقتل ألف شخص كل يوم!! وتطرح هذه الهيئة ضرورة عمل الحكومات لتنظيم نقل الأسلحة وبيعها لضمان عدم وقوعها في أيدي منتهكي حقوق الإنسان.

ويتهم بعض الخبراء دول كبرى في السعي الى خلق وتعميق الخلافات والصراعات وتعزيز المخاوف في العديد من المناطق، من اجل تحقيق منافع اقتصادية ضخمة عن طريق بيع الاسلحة والمعدات الحربية.

زبائن الشرق الأوسط

وفي هذا الشأن أفاد تقرير صادر عن وزارة الدفاع الفرنسية، أن صادرات السلاح الفرنسية ازدادت بنسبة 18 بالمئة عام 2014، لتصل إلى 8,2 مليارات يورو، أي بزيادة نحو 9 بالمئة عما كانت عليه في 2013، وأشار التقرير إلى أن دول الشرق الأوسط في طليعة زبائن السلاح الفرنسي. وكشف التقرير الذي رفع إلى الجمعية الوطنية "البرلمان" أن النتائج المسجلة في إطار صادرات فرنسا من السلاح تشكل أفضل أداء لصادرات صناعة السلاح الفرنسية منذ 15 عاما". وتعزى هذه الزيادة خصوصا إلى خمسة عقود تصل قيمتها إلى 4,79 مليارات يورو.

وأضاف التقرير "والمميز في هذه النتائج أنها سجلت وسط صعوبات تميزت خصوصا بتراجع الطلب (خصوصا في أوروبا والولايات المتحدة) وبمنافسة شديدة". ويتوقع أن تتواصل هذه الزيادة عام 2015 مع التوقيع في شباط/فبراير الماضي على عقد مع مصر يشمل 24 طائرة مقاتلة من نوع رافال، وعقد آخر مع قطر في أيار/مايو يشمل أيضا 24 طائرة من النوع نفسه. وأوضح البيان أن هذه النتائج تضع فرنسا في المرتبة الرابعة بالنسبة لصادرات السلاح بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين.

وتوزعت مبيعات السلاح الفرنسي خلال الفترة ما بين العامين 2010 و2014 على الشرقين الأوسط والأدنى (38%) وآسيا (30%) وأوروبا (12,7%) والأمريكتين (10,8%) وأفريقيا (4,4%)، بحسب التقرير. وبالنسبة للشرق الأوسط اعتبر التقرير "أن سياسة الحوار وعلاقات الثقة مع دول هذه المنطقة أتاحت للشركات الفرنسية الاستحواذ على أجزاء من سوق" الشرق الأوسط. وكانت السعودية الزبون الأول خلال الفترة نفسها بـ12 مليار يورو بفضل عقدين ضخمين لسلاح البر، وعقد تسليم سلاح للبنان بقيمة ثلاثة مليارات دولار بتمويل سعودي.

من جانب اخر تسلمت مصر اول ثلاث من 24 طائرة رافال طلبتها في شباط/فبراير من فرنسا في اطار عقد شكل النجاح الاول لتصدير هذه الطائرة بعد عقد من الجمود. وسلمت الطائرات الثلاث التي تعد افضل انتاج مجموعة داسو للصناعات الجوية، الى المسؤولين المصريين في حفل اقيم في قاعدة ايستر الجوية جنوب فرنسا. وقدمت الطائرات من الوحدات المخصصة لسلاح الجو الفرنسي.

وبعد صعوبات في تصدير الطائرات ست مرات، وقعت داسو عقدين منذ بداية العام مع القاهرة اولا في شباط/فبراير ثم مع قطر التي اشترت 24 طائرة رافال ايضا في بداية حزيران/يونيو. واعلنت الهند شراء 36 طائرة في نيسان/ابريل. وقال وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لودريان ان المفاوضات حول هذا العقد يفترض ان تفضي الى نتيجة قبل نهاية الصيف. وتشكل الطائرات الـ 24 التي اشترتها مصر جزءا من صفقة بقيمة 5,2 مليار يورو تشمل ايضا فرقاطة متعدد المهام وصواريخ.

وكانت مصر تسلمت في نهاية حزيران/يونيو في مرفأ لوريان غرب فرنسا فرقاطة من نوع فريم متعددة الاستخدامات يفترض ان تكون راس حربة قواتها البحرية التي يتم العمل على تحديثها بشكل واسع، بهدف تعزيز الامن في قناة السويس بشكل خاص. وبدا استخدام هذه المقاتلة في العام 2004 وتم نشرها في افغانستان منذ 2007. وكانت اولى المقاتلات التي تشن غارات فوق ليبيا في 2011 قبل ان تشارك في عملية سيرفال في مالي في 2013. ويتم استخدام تسع مقاتلات منها في العملية التي يشنها الائتلاف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق. ونشرت مصر التي تسعى الى تنويع مصادر تسليحها الجيش للتصدي لجهاديين منتشرين في شبه جزيرة سيناء وتخشى من جبهة جديدة على حدودها مع ليبيا.

على صعيد متصل اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية ان شركة "ايرباص" ستبيع 23 مروحية لوزارة الداخلية السعودية مقابل 500 مليون يورو (560 مليون دولار) كما ان الرياض ستطلق دراسة جدوى حول بناء مفاعلين نوويين فرنسيين في المملكة. وتم التوصل الى سلسلة من الاتفاقات اثر الاجتماع الاول لـ"اللجنة المشتركة الفرنسية السعودية" في باريس برئاسة وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس ووزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان، وفق بيان الخارجية الفرنسية.

واضاف فابيوس خلال مؤتمر صحفي "سنوقع ايضا اتفاقا حول دورات تدريب على السلامة النووية

واخرى حول معالجة النفايات النووية". كما ذكر وزير الخارجية الفرنسي ببيع 30 طائرة إيرباص 320 و20 إيرباص 33 لشركة الخطوط الجوية السعودية كما اعلن في 15 حزيران/يونيو خلال معرض لوبورجيه للطيران، بقيمة اجمالية قدرها ثمانية مليارات دولار (7,1 مليار يورو). بحسب فرانس برس.

كما اعلن "تعهد" المملكة السعودية بشراء سفن دورية سريعة لبحريتها "لتحسين قدرات خفر السواحل السعودي الذي يواجه اليوم تهديدات متنامية". وقال فاييوس "هذا الامر سيساهم في ايجاد وظائف ومبالغ مالية بمئات ملايين اليورو" من دون مزيد من التفاصيل. وفي ما يتعلق بالطاقة النووية اوضح فاييوس ان اتفاقا وقع "لاطلاق دراسة جدوى عن مفاعلين نوويين تدرج في اطار برنامج الطاقة السعودي الطموح".

من جانب اخر أعلن مكتب الرئاسة الفرنسية أن أمير الكويت طلب شراء 24 طائرة هليكوبتر عسكرية من طراز "كاراكال" تصنعها شركة "إيرباص". والعقد هو الأحدث الذي يتم الاتفاق عليه بين باريس ودولة خليجية عربية بعد أسابيع من الاتفاق على بيع 24 مقاتلة 'رافال' لقطر. وقالت وزارة الدفاع الفرنسية إن قيمة العقد حوالي مليار يورو.

وقال مكتب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عقب محادثة هاتفية بينه وبين أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح "في إطار الشراكة الدفاعية بين فرنسا والكويت .. عبر الأمير عن الرغبة في تزويد القوات الجوية لبلاده بأربع وعشرين هليكوبتر من الطراز كاراكال. سيتم توقيع العقد قريبا." وقالت وزارة الدفاع الفرنسية إن قيمة عقد بيع 24 طائرة كاراكال للكويت حوالي مليار يورو

الهند والدول الافريقية

في السياق ذاته اعلن وزير الدفاع الهندي مانوهار باريكار ان بلاده ستشتري فقط 36 طائرة رافال عسكرية من فرنسا، محبطا بذلك امال فرنسا في بيع نيودلهي عددا اكبر من الطائرات في الصفقة التي استغرق ابرامها سنوات. وقال باريكار ان خطط الحكومة السابقة لشراء 126 من هذه الطائرات

القتالية من شركة داسو "غير ممكن اقتصاديا وليس مطلوبا".

وإثناء زيارة لفرنسا أعلن رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي أن بلاده طلبت شراء 36 طائرة "جاهزة للتخليق". وتأتي هذه الصفقة المقدرتها قيمتها بنحو خمسة مليارات يورو (5,5 مليارات دولار) عقب مفاوضات شاقة استمرت سنوات لشراء تلك الطائرات. واجرت الهند مفاوضات حصرية منذ 2012 مع مجموعة داسو لصناعة الطيران من أجل شراء 126 طائرة رافال بقيمة 12 مليار دولار. لكن المفاوضات تعثرت مع إصرار نيودلهي على تصنيع 108 منها في أراضيها.

ومنذ ذلك الوقت قلل وزير الدفاع من التوقعات بشأن شراء عدد أكبر من الطائرات، إلا أن تصريحاته هي الأقوى إلى الآن، إذ قال إن شراء مزيد من هذه الطائرات سيضر بميزانية وزارة الدفاع المخصصة لشراء المعدات. وصرح "أشعر كذلك برغبة في اقتناء سيارتي بي أم دبليو ومرسيدس. ولكن ليس لدي المال الكافي لشرائهما كما أنني لا احتاج اليهما". وكشف باريكار أن اللجنة التي تم تشكيلها لوضع تفاصيل صفقة شراء الطائرات الـ36 ستكمل عملها خلال الشهرين أو الثلاثة المقبلة. واطلقت الهند في السنوات الأخيرة برنامجا لتحديث الدفاع بقيمة 100 مليار دولار بهدف إبقاء دفاعاتها بمستوى جارتها باكستان والصين.

من جانب آخر أعلنت الرئاسة الفرنسية أنه تم التوقيع خلال زيارة الرئيس فرانسوا هولاند إلى لواندا على عقود وخطابات نوايا من قبل شركات "توتال و"أكور" و"إيفاج" و"ميتو فرانس" تتجاوز قيمتها المليار دولار. وتكرس تلك العقود المصالحة بين البلدين بعد برودة في العلاقات لزمّن طويل على إثر قضية مبيعات أسلحة بصورة غير مشروعة عرفت بـ"أنغولا غيت" في 1994.

وشدد الرئيس الفرنسي بعد محادثات مع نظيره خوسي إدواردو دوس سانتوس على القول "أن أنغولا لها مكانة نافذة في المنظمات الأفريقية الإقليمية، في الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي حيث تتمتع بمقعد حتى 2016، وهي سند لفرنسا". ويقود دوس سانتوس أنغولا التي نالت استقلالها في 1975، منذ العام 1979، أي منذ ما يقرب من 36 عاما. وتعد ثاني أكبر منتج للنفط في القارة الأفريقية بعد نيجيريا. وقد زاد إجمالي الناتج الداخلي في هذا البلد بعشرة أضعاف بين 2002 و2013. بحسب فرانس برس.

لكن أكثر من نصف الأنغوليين ما زالوا يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وقد تسبب تدهور أسعار الذهب الأسود منذ نهاية 2014 بصعوبات كبيرة. ورافق الرئيس الفرنسي في جولته الأفريقية التي قادته إلى بنين وأنغولا والكاميرون، وفد من 50 رب عمل. وأنهى هولاند جولته في ياوندي حيث أكد أن فرنسا والكاميرون ستوسعان تعاونهما في محاربة جماعة "بوكو حرام" الإسلامية المتطرفة.

روسيا والولايات المتحدة

على صعيد متصل اعلن مستشار الكرملين يوري اوشاكوف ان روسيا تعارض "من حيث المبدأ" اي سباق جديد على التسلح مع الولايات المتحدة، وذلك غداة اعلان الرئيس فلاديمير بوتين عن تعزيز الترسانة النووية الروسية. وقال اوشاكوف ان "روسيا تحاول بطريقة ما الرد على التهديدات المحتملة، لكن بدون المضي ابعد من ذلك .. اننا نعارض اي سباق الى التسلح لانه سيضعف قدراتنا الاقتصادية، اننا نعارض ذلك من حيث المبدأ".

وقد اعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعزيز قوة الردع النووية الروسية ردا على مشروع اميركي لنشر اسلحة ثقيلة في اوربا الشرقية، ما اثار غضب الحلف الاطلسي الذي اعتبره قرارا "خطرا". واكد بوتين اثناء افتتاح المعرض العسكري "الجيش-2015" بالقرب من موسكو "هذا العام سينشر في اطار القوات النووية الروسية اكثر من 40 صاروخا بالستيا جديدا عابرا للقارات قادرا على مقاومة انظمة الدفاعات الجوية الاكثر تطورا".

واضاف "ان روسيا ستدافع عن نفسها اذا تعرضت للتهديد، مضيفا ان حلف شمال الاطلسي "قادم الى حدودنا". وكشفت صحيفة نيويورك تايمز الاميركية ان وزارة الدفاع الاميركية تنوي نشر اسلحة ثقيلة وخصوصا دبابات وقوة عسكرية تتألف من خمسة الاف جندي على الحدود الروسية. وستكون المرة الاولى التي تنشر الولايات المتحدة اسلحة ثقيلة في بلدان كانت تحت نفوذ الاتحاد السوفياتي في اطار قوات حلف وارسو، قبل ان تصبح اعضاء في الحلف الاطلسي ابتداء من 1999.

واوضح المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف ان "هناك اجراءات تتخذ لتعديل توازن القوى

الاستراتيجي. وبالطبع لا يمكن الا يثير ذلك قلق روسيا". واذاف "كل ذلك يجبر روسيا على اتخاذ اجراءات لضمان مصالحها وامنها" موضحا ان الاعلان عن تعزيز القدرات النووية الروسية ينبغي الا "يثير المخاوف". واكد ان "روسيا، كما كرر القول مرارا الرئيس الروسي، لا تؤيد حصول مواجهة. بل بالعكس، نريد علاقات بناءة ومفيدة للطرفين مع شركائنا". بحسب فرانس برس.

وشكل سباق التسلح اثناء الحرب الباردة، الذي حمل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على استثمار مبالغ هائلة متزايدة في قطاع الصناعات العسكرية، احد اسباب اختناق الاقتصاد السوفياتي وانهياره. وعززت روسيا ميزانيتها العسكرية بحيث باتت تمثل 21% من ميزانيتها الاجمالية، اي ضعف ما كانت عليه في 2010، بحسب مركز الابحاث المستقل غايدار.

مشاريع مستقبلية

من جانب اخر قال مسؤول حكومي كبير إن شركات أسلحة وذخيرة من كندا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا تفكر في انشاء مواقع عمل في الفلبين فور ان تستكمل أول منطقة من نوعها للاقتصاد الدفاعي. وقال روجر جامبان رئيس الوكالة الرسمية التي تشرف على انتاج الفلبين من الاسلحة والذخيرة ان شركة جنوب أفريقية وأخرى من كوريا الجنوبية تتصدران قائمة الشركات التي تعمل في صناعة الدفاع التي تفكر في استئجار أراض في البلاد. وقال ان شركة أمريكية وأخرى كندية تفكران ايضا في التصنيع في الفلبين.

وتعتزم الفلبين اطلاق منطقة الاقتصاد الدفاعي في اقليم باتان بشمال غرب الفلبين وتجيء هذه الخطوة مع تنامي قلق الفلبين من السياسة الصارمة التي تنتهجها الصين في بحر الصين الجنوبي. وتحت قيادة الرئيس الفلبيني بنينو اكينو شرعت الحكومة في خطة خمسية حجمها 1.68 مليار دولار لتحديث برنامجها وتعزيز قدرتها على الدفاع عن مياهاها الاقليمية.

في السياق ذاته اعلنت شركتا تصنيع الطائرات الاوروبية ايرباص والهندية ماهيندرا عن مشروع مشترك لانتاج طائرات مروحية في الهند لتلبية احتياجات الجيش، والتي ستكون بديلة للمعدات العسكرية القديمة. وقالت الشركتان في بيان مشترك انه "سيتم البدء بمشروع مشترك في الاشهر

المقبلة، والهدف ان يصبح اول مصنع هندي خاص لانتاج الطائرات المروحية".

واشار الرئيس التنفيذي لشركة ايرباص هليكوبترز غيوم فوري ان المشروع "سيوفر مروحيات متطورة مصنعة في الهند للقوات المسلحة الهندية". ولم تشر المجموعتان الى المبلغ المستثمر في المشروع. واطلقت الهند في السنوات الاخيرة برنامجا ضخما لتحديث قدراتها الدفاعية، بمبلغ يصل الى حوالي 100 مليار دولار. بحسب فرانس برس.

لكن رئيس الوزراء ناريندرا مودي، اعرب عن رغبته بالحد من الاستيراد في هذا القطاع، وتصنيع 70 في المئة من المعدات اللازمة في البلاد بحلول نهاية العقد الحالي. وسينتج هذا المشروع المشترك بين ايرباص وماهيندرا مروحيات مراقبة واستطلاع على وجه الخصوص. وقال رئيس القطاع الدفاعي في ماهيندرا اس. بي شو كلا "سنعمل معا على انتاج الجيل المقبل من الطائرات المروحية لتلبية الاحتياجات الدفاعية لبلادنا، ولكن ايضا للتصدير مستقبلا".

الغواصات الشبح

الى جانب ذلك قالت شركة المقاولات البحرية الفرنسية الحكومية (ديسياناس) إن فرنسا ستنقل تكنولوجيا الغواصات الشبح لأستراليا إذا فازت بصفقة بناء الأسطول الأسترالي من غواصات الجيل المقبل. وستكون هذه هي المرة الأولى التي تنقل فيها فرنسا هذه التكنولوجيا إلى الخارج.

وتتنافس كل من شركة تيسنكروب الألمانية و(ديسياناس) مع كونسورتيوم تقوده الحكومة اليابانية على عقد بقيمة 50 مليار دولار أسترالي (37.38 مليار دولار) لبناء أسطول جديد يحل محل الغواصات من طراز كولينز في أكبر عقد في تاريخ الدفاع الأسترالي. واعتبرت اليابان التي كانت تفرض حظرا على تصدير تكنولوجيا الدفاع منذ الحرب العالمية الثانية الأوفر حظا للفوز بالعقد لكن ضغوطا سياسية في أستراليا من أجل الانتاج المحلي أعطت زخما جديدا للمتنافسين الأوروبيين.

وقال متحدث باسم الشركة الفرنسية إن الشركة أبلغت الحكومة الأسترالية في أحاديث خاصة باستعدادها لتقديم تكنولوجيا الشبح لكنها تأمل في أن يثير الاعلان عن الأمر مشاعر طيبة لدى

الأستراليين. وقالت جيسيكا توماس وهي متحدثة باسم الشركة "هذه التكنولوجيا هي جوهرة تاج التصميمات الفرنسية للغواصات ولم تعرض قط على أي دولة." بحسب رويترز.

ويتوق رئيس الوزراء الأسترالي توني أبوت إلى تعزيز علاقات الأمن مع اليابان مما يعكس رغبة الولايات المتحدة في أن يكون لأستراليا واليابان حليفتهما دور أمني أكبر في آسيا في ظل تنامي القوة العسكرية للصين. وذكرت مصادر مطلعة على التفكير الأمريكي أن الولايات المتحدة تدعم الغواصة اليابانية الصنع والمزودة أيضا بأجهزة مراقبة ورادار ومعدات تسليح أمريكية أملا في تعزيز التعاون بين أستراليا واليابان.